العرب
الأربعاء 2020/04/29
السنة 42 العدد 11692

النهضة تستنفر جيشها الإلكتروني لإحكام قبضتها على الحكم

حركة الشعب تنضم إلى حملة الإطاحة بالغنوشي من رئاسة البرلمان

أعطت تلميحات حركة الشعب، أحد أبرز أضلاع الائتلاف الحاكم، بأن حركة النهضة تستخدم الأساليب الملتوية بزج جيشها الإلكتروني في معاركها السياسية لإرهاب حلفائها قبل خصومها، لمحة عن مدى الخطر الذي يواجه مدنية الدولة بفضل قدرة الإسلام السياسي على زعزعة نظام الحكم من أجل التفرد بالسلطة مهما كانت التكاليف.

رياض بوعزة

تونس – كشفت اتهامات النائب عن حركة الشعب هيكل المكي لحركة النهضة الإسلامية بالوقوف خلف التهديدات التي طالته مؤخرا من "الجيش الإلكتروني الأزرق" عمق الأزمة السياسية في تونس، والتي قد تهدد صمود الائتلاف الحاكم الهش.

ويؤكد مراقبون وقادة رأي في تونس أن ممارسة النهضة للحياة السياسية بهذا الأسلوب ستؤدي إلى تسميم العلاقات أكثر بين الأحزاب وقد تؤدي إلى انهيار الائتلاف الحاكم ودخول البلاد في متاهة هي في غنى عنها الآن رغم أن البعض يستبعد هذه الفرضية على الأقل في الوقت الحالي.

وكان المكي قد أرسل كتابا الاثنين الماضي، اطلعت عليه "العرب" إلى رئيس البرلمان راشد الغنوشي، واصفا إياه بـ"زعيم إخوان تونس"، وينتقد فيه ما آلت إليه الأمور بعد أن تم تهديده والمس من سمعته على خلفية مواقفه من الجيوش العربية التي تكافح الإرهاب وكذلك الصراعات الإقليمية التي كان فيها الإسلاميون طرفا فيها.

هيكل المكي

كلما اختلفنا مع النهضة في مواقفنا السياسية إلا وهددتنا

وحمل المكي في كتابه، الغنوشي مسؤولية ما يتعرض له من سب وشتم وتكفير ممّن وصفهم بـ"الجيش الإلكتروني لحركة النهضة".

ويأتي هذا الاحتقان السياسي لينضاف إلى سيل من الانتقادات الموجهة للنهضة من عدة قوى سياسية، في حين تعيش الدولة على وقع أزمات اقتصادية واجتماعية لا حصر لها، ووسط محاولات من الحركة، استغلالا لانشغال التونسيين بمشاكلهم، لمواصلة التمكين في مفاصل الدولة.

مصدر إزعاج وخطر على التونسيين

وتعرض النائب عن حركة الشعب لحملة واسعة على الشبكة الاجتماعية فيسبوك وذلك على خلفية تحية وجهها خلال جلسة برلمانية الجمعة الماضي، لكل من الجيشين السوري والليبي خلال مداخلة في جلسة عامة بالبرلمان.

وقال المكي في تصريح لـ"العرب" إنه "كلما اختلفنا مع حركة النهضة في مواقفنا السياسية إلا وتفرض علينا تهديدات من قبل جيشها الإلكتروني الأزرق"، مشيرا إلى أن الأمين العام لحركة الشعب زهير المغزاوي تعرض لمثل هذه التهديدات.

وأوضح أن النهضة دأبت على تكميم أفواه كل من يخالفها الرأي وهذا الأمر ليس بجديد إذ أنها تقف وراء التحريض وتهييج المنصات الإلكترونية التي تدعمها بالمال لاغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي.

وهذه الاتهامات قد تعيد تجييش الرأي العام التونسي حيث بدأت تجهز لحملة على الشبكات الاجتماعية للإطاحة بالحكومة، التي تقودها النهضة من خلف الكواليس وفق محاصصة حزبية تعتمد على اقتسام "الغنائم السياسية".

ويشير المكي إلى أن زعيم تنظيم الإخوان في تونس، في إشارة إلى الغنوشي، يعتبر خطرا على نظام الحكم المدني ويهدد بشكل فعلي استمرارية الدولة وأن الوقت قد حان لإعادة الاعتبار للدولة بتقويض خطط حركة النهضة.

وانضمت حركة الشعب إلى كتل برلمانية أخرى في مقدمتها الحزب الدستوري الحر، الذي تترأسه عبير موسي من أجل ما وصفته "تصحيح الخطأ" عبر العمل على الإطاحة بالغنوشي من رئاسة البرلمان.

وقال المكي لـ"العرب"، إن "الوضع أصبح خطيرا وعلينا الآن إعادة النظر في مسألة رئاسة الغنوشي لمجلس النواب، وهو ما سنسعى إليه في الفترة القليلة المقبلة"، لكنه في المقابل استبعد مسألة انهيار الحكومة بقيادة إلياس الفخاخ بسبب هذا التوتر.

وتراهن النهضة على تشتيت الأحزاب للبقاء في الحكم، حيث يرى متابعون أن ما تقوم به ليس من باب الخوف على مصالح تونس داخليا وخارجيا لأن المشكلة تكمن أساسا في علاقتها بمبادئ الديمقراطية، التي لم تكن أبدا ضمن أسسها الفكرية والأيديولوجية القائمة عليها.

ويتفق شق من السياسيين والأحزاب المنضوية تحت الحكومة الحالية بأن سياسات تونس لا تحدد وفق أجندة حركة النهضة وبتحالفاتهم الدولية المعروفة ولاسيما مع تركيا في ظل حكم الرئيس رجب طيب أردوغان، وعليه فإن وضع حد لمثل هذا النوع من الهرسلة بات أمرا حتميا.

ودأبت النهضة وما يساندها من الأحزاب؛ ائتلاف الكرامة ذي الميول المتشددة وحتى قلب تونس الليبرالي، على شن هجمات على نواب المعارضة بسبب مواقفهم من هذه التصرفات التي تتنافى مع الديمقراطية الناشئة.

وتعرض خلال الفترة الماضية العديد من النواب، من بينهم عبير موسي وفيصل التبيني، إلى التهديد من قبل الأطراف المحسوبة على النهضة، التي تمجد سياسة الإخوان في ليبيا وفي تركيا وكأن البرلمان مساند لهذه الفئة، بينما في الواقع عكس ذلك.

وتستبطن حركة النهضة في داخلها العداء لمؤسسات الدولة ومنها المؤسسة العسكرية، وقد أكد المكي أن ذلك الأمر يهدد الأمن القومي التونسي باعتبار أن التتريك التركي الآن في الجارة ليبيا أكبر كارثة أمنية على تونس.

ويعتقد كثيرون أنه لا يمكن تفكيك التمشي السياسي للنهضة دون تسليط الضوء على فكر مهندس الحركة، الغنوشي، وتفسير قراراته المتغيّرة وأساليبه الملتوية في التعامل مع الحلفاء والأعداء للسيطرة على الحكم.

المغرب يعيد تقييم علاقاته الإستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي

سرّعت أزمة كورونا من التفكير الواقعي للمغرب بشأن إعادة صياغة أولويات التعاون الإستراتيجي مع الاتحاد الأوروبي، والتي سيتم تكييفها في سياق سياسة الجوار الأوروبي محورها التكافؤ في إبرام الاتفاقيات وعلى ضوء مناقشات التعاون المخطط له بين الطرفين بناء على التطور المتوقع لشراكتهما.

محمد ماموني العلوي

الرباط – يتجه المغرب نحو إعادة مراجعة معمقة لعلاقاته الإستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي بعد أن أظهرت أزمة فايروس كورونا حاجة أوروبا الأكيدة إلى إعادة النظر في آلية إنتاجها لما تسمى الأنشطة الإستراتيجية.

ويقول مراقبون سياسيون إن المقترح ناتج بقوة الضرورة على المتغيرات التي يشهدها العالم في هذه الفترة بسبب المشكلات المعقدة التي نتجت عن الوباء.

وشدد وزير الصناعة والتجارة المغربي حفيظ العلمي خلال اجتماع عقده الاثنين الماضي مع المفوضة الأوروبية للمنافسة والشؤون الرقمية مارغريت فيستاجر، على إجراء دراسة لإطلاق آلية لتحسين القدرة المشتركة للصمود أمام هذا النوع من الأزمات.

ومن خلال كلام العلمي يمكن استنتاج أن الطرفين يدركان حقيقة أن بيئتهما الإقليمية والعالمية تواجه تحديات أكثر تشبيكا مما هي عليه في السابق، وتحتاج إلى إستراتيجيات متطورة لاغتنام الفرص وستقرر مستقبل المنطقة الأورو – أفريقية والأورو – متوسطية.

ويستمد اللقاء أهميته من المتغيرات الجيوسياسية المتسارعة والمؤثرة على مستقبل علاقات دول حوض المتوسط، وعليه ستكون اللقاءات المقبلة على أعلى مستوى ومكرسة للتفكير في مستقبل الشراكة ويعتزم الطرفان الاستفادة منها في التخطيط لذلك المستقبل.

وترى دوائر صنع القرار في المغرب أن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ضرورية أكثر من أي وقت مضى للاستجابة لهذه التحديات، لأن الاستقرار السياسي والإصلاحات العديدة يدعمان ذلك المسار بقوة.

ويعد لقاء العلمي وفيستاجر استكمالا لاجتماع عقد في يونيو الماضي، لمجلس الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي تحت الرئاسة المشتركة لكل من ناصر بوريطة وزير الخارجية والتعاون الدولي المغربي وفيديريكا موغريني الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، المكلفة بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية.

وكان انعقاد مجلس الشراكة المغربية الأوروبية في بروكسل فرصة لتوضيح خطة الأولويات ومجالات التعاون خلال السنوات المقبلة.

وفتحت الدورة الـ14 للمجلس المجال لتقوية التعاون في مجالات التنمية الاقتصادية والبشرية والابتكار وتقاسم المعرفة وحماية البيئة والتنمية المستدامة والعدالة والأمن والحوار بين الثقافات والتنقل والهجرة وحقوق الإنسان والحكم الرشيد.

والشراكة بين الطرفين واحدة من الشراكات المتقدمة مع دول جنوب المتوسط الواردة في ما يعرف بقانون الجوار الأوروبي حيث تضم واحدة من العلاقات التجارية المتقدمة للاتحاد الأوروبي مع بلد خارج أوروبا، بالإضافة إلى اتفاقات تهم التبادل البرلماني والتعاون في مجال الأمن والهجرة.

وتقوم الشراكة على أربعة أسس تتضمن مجال تقارب القيم على أساس ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، والدستور المغربي والالتزامات الدولية للطرفين، ومجال التقارب الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، ومجال المعرفة ومجال التشاور السياسي والتعاون المعزز في مجال الأمن.

وبعد عشرة أشهر من لقاء بروكسل، تخضع الشراكة إلى امتحان كورونا، وعليه لفت العلمي إلى أنه اعتبارا للدروس المستخلصة من تداعيات كورونا، فإن المغرب اكتشف أبعادا جديدة لقطاعه الصناعي، كفيلة بإضفاء نفس جديد على هذه المناعة، موضحا أن فيستاجر تؤيد الاقتراح المتعلق بفتح آفاق جديدة للشراكة.

ويتفق الجانبان على ضرورة الاستجابة بشكل عملي للتغيرات العميقة في طبيعة النزاعات والتحديات الأمنية الجديدة التي يفرضها الإرهاب والتطرف وغيره من الأزمات غير المتوقعة.

ويرى خبراء في العلاقات الدولية أن الطرفين مفروض عليهما الحفاظ على حوار مستمر موجه نحو العمل من أجل تعزيز تعاون غير تقليدي.

وتؤكد فيستاجر أن الرباط تعتبر رائدا قاريا في مجال حماية المعطيات الشخصية، مشيرة إلى أن الحكومة المغربية تدرس المشاريع التكنولوجية التي تتيح مصاحبة رفع تدابير الحجر الصحي، مع حماية البيانات الشخصية للمواطنين.

حفيظ العلمي

علينا اعتماد آلية مشتركة للصمود أمام هذا النوع من الأزمات

وهذا يعني أن الأمن المعلوماتي أصبح من بين الأولويات التي تقوم عليها خطط الأمن القومي المغربي الأوروبي أثناء أزمة كورونا وما بعدها، التركيز أكثر على القضايا الكبرى اقتصادية وسياسية وأمنية التي أضحت رهينة تحولات في الرؤية والإستراتيجية.

وهذه التصورات والرؤى التي يتم التطرق إليها حاليا هي جزء من الشراكة المتجددة الأوروبية المغربية، وستكون موضوعا لتنسيق أوثق داخل المنتديات المتعددة الأطراف بهدف الوصول إلى مواقف مشتركة تعكس رؤية أهداف روابط العلاقات الثنائية.

وتتجلى روابط الشراكة من خلال التعاون الإقليمي، عبر اتحاد المغرب العربي والحوار الثنائي بين الدول المجاورة ومن خلال مشاركتها في الهيئات التي تجمع بين دول أوروبا وشمال أفريقيا، مثل الاتحاد لمنطقة البحر المتوسط وحوار 5 + 5.

ويدعم الاتحاد الأوروبي جهود الأمم المتحدة لمواصلة العملية السياسية الهادفة إلى التوصل إلى حل سياسي عادل وواقعي وعملي ودائم ومقبول لقضية الصحراء المغربية، على أساس مبادرة الحكم الذاتي التي تقدمت بها الرباط في العام 2007.

ويجد مراقبون أن الرباط تؤيد سياسة التعاون الثلاثي المغربي – الأوروبي – الأفريقي لأجل تنمية القارة الأفريقية والاهتمام بها كشريك له مكانته ووزنه الدولي، وبشكل خاص منطقة الساحل وغرب أفريقيا.

إدارة الأزمات الطارئة مسألة أمن قومي

الجزائر تغامر بتخفيف قيود العزل الصحي

صابر بليدي

الجزائر – تصاعدت حدة الانتقادات الموجهة لحكومة عبدالعزيز جراد، على خلفية قرار الرفع التدريجي لإجراءات التباعد الاجتماعي، في إطار مخطط محاربة وباء كورونا.

وأمام إقرار عودة تدريجية للنشاط التجاري في مختلف أنحاء البلاد، تفاقمت المخاوف من استفحال مفاجئ للعدوى في ظل ضعف إمكانيات المنظومة الصحية، وعدم تجاوب الكثير من الأشخاص مع تدابير الوقاية الشخصية.

وبات قرار الحكومة تمديد الحجر العام إلى غاية منتصف شهر مايو المقبل، غير مفهوم بسبب تزامنه مع قرار رفع الحظر عن عدد من الأنشطة التجارية، مما خلق حالة من الزحام المنذر بنفس كل الجهود السابقة لتحقيق التباعد الاجتماعي والحد من تمدد العدوى.

ولا يزال الوضع غامضا بشأن الأرقام التي تقدمها يوميا اللجنة المختصة، حيث لم يصدر عنها أي تفسير لتضارب الأرقام المتعلقة بالإصابات والوفيات، وبلوغها سقفا قياسيا، فالجزائر تتصدر الدول العربية في عدد الوفيات رغم أن عدد الإصابات أقل من تلك المسجلة في بعض الدول الخليجية.

لكن وزير الصحة عبدالرحمن بن بوزيد، يرى أن الأرقام المسجلة مؤخرا أظهرت اتجاها نحو الاستقرار في عدد الحالات وانخفاضا في عدد الوفيات.

وقال في تصريحات صحافية لمجلة لوبوان المحلية الناطقة بالفرنسية "لا نزال حذرين للغاية بشأن الاستنتاجات التي سيتم استخلاصها، حيث أظهر هذا الوباء أنه يمكن أن ينتعش ويتحدى الأنظمة الصحية مرة أخرى، كما هو الحال في اليابان".

وشدد بن بوزيد على أن الحذر مطلوب في ما يتعلق باحترام جميع تدابير الحجر والنظافة الشخصية، والحماية في الأماكن العامة والمسافة الجسدية، وهو يجسد المخاوف على أكثر من صعيد، بسبب الفئات الاجتماعية المستهترة بالصحة العامة، وغير المتجاوبة مع حملات التحسيس بالوقاية والتباعد.

وتناقل مدونون على شبكات التواصل الاجتماعي، صورا وتسجيلات لحشود من الناس أمام بعض المحلات التجارية الموسمية، بعد قرار جراد برفع الحجر عن بعض الأنشطة التجارية، وهو ما يثير المخاوف من عودة مفاجئة للجائحة، بعد الانطباع السائد حول استقرار الوضع الوبائي.

ولفت بوزيد إلى أن بلاده اتخذت إجراءات مهمة في وقت وجيز، وقد ركزت هذه الإجراءات على ثلاثة محاور تمثلت في الوقاية والكشف المبكر، والتكفل السريع بالحالات عبر استخدام البروتوكول العلاجي الذي يعتمد على دواء كلوروكين، ثم تطبيق الحجر الصحي، الذي تم تنفيذه في وقت مبكر رغم أن الجزائر وقتها لم تكن تحصي أكثر من 200 إصابة فقط.

> **أمام إقرار العودة التدريجية للنشاط التجاري تفاقمت المخاوف من استفحال مفاجئ لعدوى كورونا نتيجة ضعف المنظومة الصحية**

وأعرب الوزير عن أمله في أن "تظهر تحاليل ما بعد الوباء سبب الشكل المختلف لتأثيرات الفايروس بين عديد الدول".

كما ألمح إلى أنه يمكن أن تكون للأمر علاقة بالهيكل الديموغرافي في الجزائر، حيث إن عدد الأشخاص المسنين أقل مقارنة بأوروبا، فضلا عن الإعلان المبكر للحجر الصحي داخل المناطق التي شكلت مراكز للوباء والاعتماد المبكر على علاج كلوروكين.

وفي موقف يؤكد مراعاة الحكومة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية للوباء، أكد وزير التربية محمد واجعوط، بأنه "لا وجود لسنة بيضاء بخصوص الموسم الدراسي الجاري، بالنظر إلى مستوى تقدم تنفيذ البرامج في المراحل التعليمية الثلاث التي دامت إلى غاية مطلع مارس الماضي".

وكان قد تم تعليق الدروس في كافة المؤسسات التعليمية، تطبيقا للإجراءات الوقائية التي اتخذتها السلطات العليا في البلاد للحد من تفشي الوباء.

وفي لقاء تشاوري له مع جمعيات أولياء التلاميذ حول سبل العودة إلى الموسم الدراسي في ظروف عادية، اقترح واجعوط تقليص الفترة الزمنية الخاصة بالفصل الثالث والتي على أساسها يمكن استئناف التدريس.

وسيتم اتخاذ الخطوة بعد التقييم البيداغوجي والتي قدرتها وزارة التربية من 3 إلى 4 أسابيع بالاعتماد على نظام تعديل المناهج، وتحديد آخر تاريخ يستحيل بعده استئناف الدراسة في حالة تمديد إجراءات الحجر3.